مجلة الساورة للدراسات الإنسانية والاجتماعية
ISSN: 2477-9881 EISSN: 2676-2153
المجلد10 / العـدد: 01 (2024)، ص 395- 415

علاقة الظروف المحيطة بعودة الحدث للجريمة بعد مرحلة التأهيل

دراسة ميدانية للمجرمين العائدين بمدينة بشار

The relationship of the circumstances surrounding the return of the juvenile to the crime after the rehabilitation stage.

Afield study of the returning criminals in the city of Bechar

ط د. دحوان رشيد [1*]، د. طعام عمر [2]

[1] جامعة طاهري محمد بشار (الجزائر)، مخبر الدراسات الإنسانية والاجتماعية في الجزائر – بشار، dahouane.rachid@univ-bechar.dz

[2] جامعة طاهري محمد بشار(الجزائر)،amar.taam@univ-bechar.dz

تاريخ الاستلام: 2023/06/17 تاريخ النشر:2024/06/30

ملخص: من خلال دراستنا هاته حاولنا تسليط الضوء على مرحلة حساسة وهي مرحلة ما بعد تأهيل الفرد ، فنجد بعض الجانحين من يستطيع الامتثال لهذا التأهيل والتكوين وينتهج السلوك السوي ، وهناك من يصعب عليه الامتثال للسلوك المقبول اجتماعيا، فتؤثر عليه مجموعة من المؤثرات الخارجية منها ما هو اجتماعي ، كالفقر ، والعوز، ورفقاء السوء ، والتنشئة الأسرية ، ومدى تقبل المجتمع لهذه الفئة ، والمكانة الاجتماعية ، ودور صحيفة السوابق العدلية في الحصول على وظيفة ، ومنها ما هو اقتصادي كالبطالة ، وقلة الاستثمار بالنظر إلى العراقيل الإدارية فتدفع بالحدث إلى ارتكاب جنحة أخرى أو جريمة من الجرائم وهنا يقع الإشكال.

الكلمات المفتاحية: الإجرام ،المجرم ،الجريمة ، العود ، التأهيل.

Abstract: Through our study ,we tried to shed light on a sensitive stage ,which is the stager after the rehabilitation of the individual ,so we find some of the delinquent who can comply with this rehabilitation and training and produce the right behaviour, And the extent of society's acceptance of this category and the role of the criminal record newspaper in obtaining a job, including what is economic, such as unemployment and lack of investment, given the administrative obstacles that push the juvenile to commit a crime, and here the problem arises.

Keywords: Criminality ; criminal ;crime ; recidivism ; rehabilitation

1- مقدمة

لقد وجدت الجريمة مع وجود الإنسان باعتباره المتسبب الرئيسي في وجودها ، ولكنها تطورت وتعقدت أشكالها وتنوعت مناهجها ووسائلها، مع تقدم المجتمعات وتطورها، ونظرا لما تخلفه هذه الظاهرة من أضرار على المجتمعات بصفة عامة، بات من الضروري

* المؤلف المرسل

الاهتمام بها من قبل العديد من الباحثين والدارسين في علم اجتماع الانحراف والجريمة، وعلم النفس، والحقوق، ورجال القانون وضباط الشرطة القضائية، سعيا منهم لمعالجتها والقضاء عليها، وهذا يدفعنا إلى الحديث عن مختلف الوسائل الرادعة للحد منها، كالعقوبات السالبة للحرية، والغرامات المالية، والإكراه البدني وهو ما يؤثر سلبا على المجتمع والفرد المؤهل من حيث التكاليف، وبالرغم من وجود هذه العقوبات وتجسيدها على أرض الواقع، إلا أن فعاليتها تبقى محدودة بالنظر إلى ما نعيشه من مستجدات وأحداث معاصرة، وبالنظر إلى الظروف المحيطة بالفرد سواء اجتماعية، أو ثقافية، أو سياسية، وبالنظر أيضا إلى عدم دراسة هذه الوسائل الرادعة من طرف مختصين كـ (الأخصائيين الاجتماعيين والنفسانيين)، دراسة دقيقة تتلاءم وظروف الجاني وتأقلمه مع التغيرات السريعة التي تشهدها المجتمعات ككل ،والتي تتطلب معرفة بحيثيات الجرم من جهة والوقاية من كل أشكال الجريمة من جهة أخرى، الشيء الذي دفعنا إلى البحث في هذا الموضوع، قصد معرفة مدى نجاعة هذه الوسائل في الحد من الجريمة كخطوة أولى حفاظا على الحق العام ، ومدى تأثيرها الايجابي على الجاني بعد مرحلة التأهيل، إضافة إلى معرفة المؤثرات الحقيقية التي تؤثر وبشكل مباشر على عودة الجاني لجريمته بعد مرحلة تأهيله، وقد جاءت هذه الدراسة انطلاقا مما يلي:

- انتشار الجريمة وتفشيها بشكل رهيب في أوساط المجتمع الجزائري..
- اهتمام معظم الدراسات السابقة على مرحلة التأهيل داخل السجون وتجاهل مرحلة ما بعد التأهيل أو ما تسمى بأزمة الإفراج وهي المرحلة المهمة في إعادة التوجيه والاندماج الاجتماعي.
- الوقوف على أهم الأسباب والدوافع المؤدية إلى اقتراف الجرم لمعالجة الوضع.
- محاولة إيجاد العلاقة بين الأسرة والفعل الإجرامي المرتكب.
- إدراك مدى استجابة الأسرة للفرد بعد مرحلة التأهيل وتقبله ضمنها وإدماجه في مختلف نشاطاته.

2- الإشكالية:

إذا كان المجرم أيا كان عائدا أم غير عائد هو نتاج مجتمع أو أسرة بالدرجة الأولى ، فإن سلوكه عبارة عن نتاج لهذا التفاعل الكلي المتشابه ، ولما كانت نسبة المجرمين العائدين في مختلف المجتمعات هي نسبة عالية فإنه يمكن القول بأن هذه الظاهرة أي ظاهرة العود تبدوا وكما لو كانت هناك جماعة إجرامية في كل مجتمع ، تعد بمثابة البؤرة أو المركز الأساسي ، والتي تساهم في حدوثها وتشكل محور الجريمة في المجتمع ، وحينما كان هناك قصور هائل في البحوث العلمية في مجال العود للجريمة والدراسة المعمقة لسلوكيات الفرد بعد المرحلة التأهيلية ، فإننا قد قصرنا كل اهتمامنا في هذا البحث على دراسة مشكلة محددة ألا وهي : ما طبيعة العوامل والظروف الاجتماعية والأسرية المساهمة في عودة الحدث لجريمته الأولى؟ إلا أن ما يمكن قوله هو أن واقعنا المعيش يفرض على الجانح التأقلم معه، فنجد بعض الجانحين من يستطيع الامتثال لهذا التأهيل والتكوين وينتهج السلوك السوي ، وهناك من يصعب عليه الامتثال للسلوك المقبول اجتماعيا، فتؤثر عليه مجموعة من المؤثرات الخارجية منها ما هو اجتماعي ، كالفقر والعوز ورفقاء السوء والتنشئة الأسرية ومدى تقبل المجتمع لهذه الفئة والمكانة الاجتماعية ودور صحيفة السوابق العدلية في الحصول على وظيفة فتؤدي بالحدث إلى ارتكاب جنحة أخرى أو جريمة من الجرائم ، وبالنظر إلى الأسلوبين المتناقضين للمؤهل في انتهاجه سلوكا معينا كان لابد من الوقوف على أهم عوامل انتهاج هذا السلوك ،الذي يكون مرده إما لطبيعة الأسرة التي تربى فيها الجانح ومرافقتها له، وإما لطبيعة الرفقة التي تؤثّر فيه بالسلب أو الإيجاب، وإما لطبيعة ردة فعل المجتمع تجاه سلوك الحدث الأول.

ولا شك أن العود إلى الانحراف يمثل من الناحية الاجتماعية ظاهرة خطيرة ، ذلك لأن العود يعني أن المجتمع لم يتح في نظمه الاجتماعية والتعليمية وقوانينه العقابية فرصة إعادة الفرد الذي وقع في الانحراف إلى جادة الصواب، حتى يمكن له أن يعيش حياة

سوية، فهذا المنعرج الخطير في حياة الحدث ينبغي أن يكون موضوعا للدّراسة قصد معرفة أهم العوامل التي أدت إلى تكرار الانحراف.

وفي هذا المجال فقد ركزت دراسات الدفاع الاجتماعية الحديثة على أهمية العلاقة بين تنشئة الحدث المنحرف والعوامل الاجتماعية والاقتصادية والنفسية المولّدة للانحراف، وبين جرائم العود.

يعتبر لومبروزو من أوائل من اهتموا ببيان دلالة الإحصائيات الجنائية الخاصة بظاهرة العود، حيث يرى أن المجرم العائد يمثل القاعدة الرئيسية، وقد أرجع انخفاض نسبة العود في بعض البلدان إلى عدم وجود نظام محكم للسجلات الجنائية، ويستشهد على ذلك بان نسبة العائدين إلى مجموعة المجرمين لم تتجاوز في فرنسا سنة **1826** م نسبة **10** بالمئة فيم بلغت سنة **1850**م نسبة **28** بالمئة ، ثم ارتفعت إلى **50** بالمئة عام **1879**م، وذلك بعد إدخال نظاما أكثر تطورا للسّجلات الجنائية (الألفي ،1965: 1-5).

وعلى هذا الأساس جاءت هذه الدراسة لتبحث في أهم الظروف المحيطة بالفرد، والتي تدفعه إلى العودة إلى الانحراف من جديد فكان لزاما علينا طرح التساؤل الآتي:

ما العوامل التي تؤثر وبشكل مباشر على الحدث في عودته لجريمته بعد مرحلة تأهيله؟

لنخلص إلى التساؤلات الفرعية الآتية:

- إلى أي مدى يمكن للأسرة أو جماعة الرفاق أن ترافق وتحتضن الحدث بعد مرحلة التأهيل ، وما المعيقات التي تقف أمام استقراره النفسي والاجتماعي؟

- هل انتهاج الجانح بعد فترة التأهيل للسّلوك السوي أو المنحرف له علاقة مباشرة بالظروف المحيطة به على جميع المستويات؟

3- فرضية الدراسة:

توجد علاقة بين الظروف الصعبة المحيطة بالجانح وعودته إلى الانحراف بعد مرحلة تأهيله.

4- تحديد المفاهيم:

1-4 الجريمة: لغة من الجرم: أصلها كسب و قطع (ترافيس،10:1987).

2-4 مفهوم الإجرام: هو كل فعل نصّت عليه القوانين الجزائية فجرّمته أو قرنته بالعقاب (علي عبد القادر،10:1998).

3-4 المفهوم الاجتماعي للجريمة: هي كل فعل من شأنه أن يصطدم مع الضمير الجمعي الذي يهيمن على ضمائر الأفراد في المجتمع، فيحدث ردّة فعل جماعية ضدّ المجرم (محمد،15:2004).

4-4 مفهوم المجرم: وهو من يرتكب فعلا يكون جريمة و يصدر ضده حكم بات أو مبرم (علي عبد القادر،15:1998).

5-4 المفهوم الإجرائي للجريمة:هي كل سلوك مخالف للقواعد والمعايير الاجتماعية، يرتكبه الشخص ضد أفراد أو مؤسّسات أو مجتمع، ويستلزم عقوبة مشدّدة قد تفوق الخمس سنوات حسب الجنس والنوع وخطورة الجريمة وتكرارها.

6-4 تعريف العود:

- **لغة:** عاد يعود عودا بمعنى رجع، ونقول عاد فيه أي رجع إليه أو له (سمير،23:2005).

- **اصطلاحا:** من تكرّر خروجه على القواعد الاجتماعية التي يقوم عليها المجتمع (قطاف،18:2014).

- **من وجهة النظر القانونية:** حالة الشخص الذي يرتكب جريمة أو أكثر بعد الحكم عليه نهائيا من أجل جريمة سابقة (خديجة،16:2014).

7-4- التأهيل الاجتماعي:

التأهيل هو عبارة عن عملية إعادة تكييف الإنسان مع البيئة و إعادة إعداده للحياة، وهو تقديم الرعاية الاجتماعية للنزيل أو أسرته، بما يسهم في تخفيف الضّغوط النفسية و الاجتماعية والاقتصادية التي يعاني منها النزيل (إبراهيم،285:2006).

4- 8 التعريف الإجرائي:

التأهيل الاجتماعي للسجين، هو توفير الظروف الاجتماعية الملائمة داخل السجن، عن طريق تطبيق برامج الرعاية الاجتماعية ،و التي تهدف إلى تحقيق التوازن و الاستقرار النفسي، و الاجتماعي، والاقتصادي للسّجين ، و بالتالي التخفيف من شدّة المشكلات التي تواجهه، و يشمل التأهيل الاجتماعي الخدمات التعليمية ،و الطبية و النفسية، و الترفيهية، و الأنشطة الثقافية و غيرها (رشاد،152:2006).

5- الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى:

دراسة العتيبي(1991)، بعنوان التنشئة الأسرية وعلاقتها بظاهرة العود عند الأحداث المنحرفين في المنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية، حيث ذهب في دراسته إلى اعتبار أن حالة العود بين الأحداث من الأمور التي يمكن أن تتحمل الأسرة مسؤولية وقوعها، والأسرة هي من أهم المؤسّسات الرسمية التي تعلّم الحدث القيّم والأخلاق، حيث قام الباحث بدراسة العلاقة بين التّنشئة الأسرية والعود إلى الانحراف، وقد توصّل إلى أنّ نوعية أساليب التنشئة والظّروف الاقتصادية للأسرة والمشكلات الأسرية من العوامل التي تدفع الأحداث إلى العود إلى الانحراف، كما أثبتت أيضا أنّ ظاهرة العود إلى الانحراف تكثر بين أولئك الأحداث المنحرفين من اسر لا تولي اهتماما لتنشئة أطفالها، والأسر الفقيرة والمتميزة بالمشاكل كالخلافات الزوجية وغيرها ، عكس الأسر المتميزة بمستوى اقتصادي جيّد وتخلو من المشاكل الأسرية، كما أنّ للتربية والتعليم دورا في الحد من انحراف الأحداث وعودتهم له(العتيبي،1991).

الدراسة الثانية:

دراسة الرويس(1991)، دراسة حول التفكّك الأسري وعلاقته بعودة الأحداث للانحراف وتوصل إلى مجموعة من النتائج أبرزها، أنّ غالبية الأحداث المعرّضين للانحراف يعيشون

في اسر مفكّكة لظروف اجتماعية، أو بسبب وفاة أحد الوالدين أو ظاهرة الطلاق (الرويس،1991).

6- النظريات المفسرة لظاهرة العود للجريمة

6- 1نظرية التفاعل والوصم الإجرامي:

تعتمد هذه النظرية على فرضية أساسية مفادها أن الانحراف ظاهرة غير ثابتة تخضع في تعريفها إلى ردّة فعل الجماعة تجاه السّلوك، ولذلك يوصم فاعلها بوصمة الانحراف لخروجه على قواعد ومبادئ المجتمع.

يعتبر العالم الأمريكي(ادوين ألبرت)، من أشهر من يمثل هذه النظرية، حيث يرى أن الانحراف في السلوك بوجه عام هو نتيجة خلل في التنظيم الاجتماعي القائم في أي مجتمع من المجتمعات الإنسانية، ويقع على مستويات ثلاثة، فقد يقع على مستوى الفرد نتيجة ضغوط نفسية داخلية تؤثر على السّلوك، وقد يقع الانحراف على مستوى الظّروف نتيجة التعرّض إلى بعض الضغوط البيئية التي لا تترك للفرد مجالا للاختيار، أمّا الانحراف على مستوى التنظيم الاجتماعي فهو الذي يصبح الانحراف فيه أسلوب حياة لمجموعة كبيرة من الأفراد مثل الجريمة المنظمة (عدنان،263:1984).

6-2-النظريات التي تأخذ بالتفسير التكاملي للانحراف والعود إليه:

من الصّعب جدّا أن نرجع ظاهرة العود إلى الجريمة إلى عامل واحد من العوامل المذكورة سلفا، ونتيجة لذلك ظهر ما يسمى بالاتّجاه التكاملي أو النظرية التكاملية في تفسير الجريمة والانحراف.

يرى أصحاب هذا الاتجاه أنّ الجنوح ما هو إلاّ محصّلة مجموعة من العوامل يرجع بعضها إلى عوامل بيولوجية، ويرجع بعضها الآخر إلى عوامل نفسيّة، ويرجع بعضها إلى عوامل اقتصادية أو اجتماعية، وهم بذلك يدخلون في الاعتبار كل الظّروف والعوامل التي تحيط بالحدث، لأن السلوك يعتبر استجابة لموقف معين يرتبط بالفرد ككائن

اجتماعي يعيش في أوساط اجتماعية عديدة كالأسرة، والمدرسة، والنادي والمؤسّسات المهنية وغيرها، ويتأثر بعوامل متعدّدة كالعوامل الوراثية والنفسية والاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك من عوامل كثيرة متشعبة ومتداخلة.

وعلى هذا الأساس ذهب (وليام هيلي) إلى القيّام بدراسات مفصّلة لعدد من الأحداث المنحرفين الذين حوّلوا إلى المعهد السيكوباتي للأحداث في شيكاغو، وقد شملت الدّراسة الأساس الاجتماعي لكلّ حالة ودراسة تاريخ تطور نموها، والاختبارات الطبية والاختبارات السيكولوجية، وقد انتهى "هيلي" من دراساته إلى عدّة نتائج نشرها سنة **1915م**، في كتاب له بعنوان" **الفرد الجانح**" ، ومن أهم النتائج تأكيده على تعدّد العوامل المسبّبة للجنوح، وشدة تعقّدها بشكل لا يؤيد ما ذهبت إليه النّظريات العامّة. (Healy,1915:132)

7-منهج الدّراسة وأدواتها.

7-1- منهج الدراسة:

لقد اخترنا في هذا الموضوع المنهج الوصفي التحليلي، و الذي يهدف إلى تقرير خصائص الظّاهرة أو مشكلة البحث، وقد تم هذا الاختيار لطبيعة الموضوع، كما نجد هذا المنهج يتلاءم مع طبيعة البحث عن ظاهرة العود عند الأحداث، وذلك عن طريق جمع المعطيات، ثم تحليلها و تفسيرها، قصد الكشف عن أبعاد الظاهرة المدروسة ومدى انتشارها، والخروج في الأخير بنتائج علمية تطبيقية.

7-2 –الأداة المستعملة:

تم اعتماد تقنية الاستبيان ، والتي تتلاءم مع الموضوع المدروس، حيث أنّ هذه التقنية تجمع بين (الاستمارة، المقابلة)، وهذا راجع إلى حساسية الموضوع لما يحمله من تحفّظات، وأسرار مهنية ، ونظرا لتفاوت المستوى التعليمي بين المبحوثين ، وبالنظر أيضا إلى طبيعة الأسئلة التي ننتظر من خلالها إجابة دقيقة وموضوعية بعيدة عن الذاتية.

8- العينة:

تعمّدنا في هذا الموضوع اختيار عيّنة كرة الثلج (عينة غير احتمالية)، تجعل المبحوث يشير إلى أشخاص آخرين لهم نفس مميزات الأشخاص العائدين إلى الجريمة، باعتبارنا نعرف أشخاصا ونجهل آخرين ، وقدتمّ اختيار20 حالة من الجانحين والمرافقين لهذه الفئة في ولاية بشار باختيار عيّنة عشوائية، ومن أهم خصائص هذه الفئة ما يلي:

- **من حيث السن:** تتراوح أعمار المبحوثين عند ارتكابهم للجنحة ما بين 13-17سنة
- **من حيث الجنس:** كل أفراد العينة ذكور، وذلك بسبب عدم وجود حالات لإناث ارتكبن جنحة ، ويصعب الوصول إليهن.
- **من حيث المستوى التعليمي:** أمي: 04 أفراد، ابتدائي 03 أفراد، متوسط:02 أفراد، ثانوي: 06 أفراد، جامعي:05 أفراد
- **من حيث الوضعية المدنية:** العزاب: 10 أفراد، المتزوجين: 09 أفراد، المطلقين: فرد واحد.
- **من حيث النشاط أو المهنة:** وجدنا غالبية المبحوثين ما بين البطالين والعمال اليوميين أي أنّ غالبية العينة ليس لهم دخل ثابت.

- الظروف الخارجية المؤثرة على الفرد في عودته للجريمة.

-الجدول رقم(01) المتعلق بدور الرفقاء في ارتكاب الجريمة

للرفقاء دور في ارتكاب الجريمة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	13	%65
لا	07	%35
المجموع	20	%100

من خلال الجدول ونتائج البحث تبين لنا أنّ نسبة 65 بالمئة من فئة المبحوثين، أثرت فيهم الرفقة السيئة، والتي دفعتهم لارتكاب الجريمة، في حين نجد أنّ 35%من المبحوثين لم تؤثر الرفقة السيئة في سلوكاتهم وتصرفاتهم.

من خلال آراء المبحوثين، والتي بلغت نسبة 65 بالمئة والرامية إلى اعتبار الرفقة السيئة هي السبب في الانحراف، حيث يرجعون سبب ذلك الانحراف إلى وجود نفس الظروف الصعبة لهؤلاء الرفاق، سواء اقتصادية أو اجتماعية أو أسرية جعلتهم يندمجون مع هؤلاء الرفاق علّهم يجدون حلولا لأزماتهم ومشكلاتهم،ولا شك أن قضاء أوقاتهم مع بعضهم البعض يساعد في ارتكاب الجرائم دون تفكير في العواقب التي تنجم عن هذا الفعل، وهو ما يؤكد نظرية **سذلاند** المسماة بنظرية المخالطة والتي تعتبر أن مخالطة الرّفقاء وتقليد سلوكهم يؤدّي بالضّرورة إلى العود إلى الجريمة والانحراف، بينما نجد أنّ 35%من المبحوثين يرى بأنه ليس لرفقائهم دور في ارتكاب الجريمة، ويرجعون السبب في ذلك إلى أنهم يقومون بهذه الأفعال الإجرامية بمحض إرادتهم وبدون تدخل الرفقاء، وقد استدلوا على ذلك بالسّلوك المرتكب من طرفهم، والذي يرجع إلى الظروف الاجتماعية الصعبة التي يعيشونها، والتي تجعلهم يكتسبون سلوكيات منحرفة خارجة عن قيّم وثوابت المجتمع مقابل تحقيق المصلحة الشخصية.

ومما خلصنا إليه من خلال النتائج أن للرّفقة السّيئة دور رئيسي في انتهاج السلوك المنحرف وهذا ما أكدت وخلصت إليه الكثير من نظريات الانحراف والجريمة وعلى رأسها نظرية المخالطة كما أشرنا سابقا.

الجدول(02) المتعلق بردّة فعل الوالدين عند دخول ابنهما السجن.

ردة فعل الوالدين عند الدخول إلى السجن	التكرار	المجموع
مساعدة	13	%65
مقاطعة	07	%35
المجموع	20	%100

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول أعلاه، تبين لنا أن 13 فردا وهم يمثلون نسبة 65 بالمئة من المبحوثين صرّحوا بوجود مرافقة ومساعدة من جميع النواحي، من طرف أسرهم عند دخولهم للسّجن، وهو ما يتوافق مع دراسة العتيبي التي أكدت ضرورة إهتمام الأسرة بالحدث خاصة بعد مرحلة تأهيله معتبرة أن الأسرة التي لا تولي اهتماما بأبنائها فهي تساهم بذلك في الدفع بهم إلى تكرار الإجرام.

في حين أنّنا وجدنا 07 أفراد يمثلون نسبة 35 بالمئة من المبحوثين لم يتلقّوا مرافقة ومساعدة من طرف أسرهم،وبالنظر إلى النّتائج المتحصّل عليها من طرف المبحوثين تبيّن لنا أن النسبة الغالبة هي المرافقة والمساعدة أثناء الدخول للسّجن ، وقد برّر المبحوثون هذه المرافقة بطبيعة الأسرة ودعمها لهم من جميع النواحي على أساس أنهم عاشوا وترعرعوا وسط أجواء مستقرة و عاشوا حياة كريمة داخل أسرهم من جميع النواحي، بالإضافة إلى الروابط القوية التي تربط أفراد هذه الأسر المحافظة والتي تتسم بالأخلاق الفاضلة وحبّها لابنها ، إضافة إلى تأثر هذه الأسر بشيوخ الزوايا و أعيان القبيلة أو ما يسمى (بالجماعة)، التي تسعى إلى حل المشاكل والخلافات بطرقة ودية بين المتخاصمين للخروج بحلول ودية ترضي الطرفين، بينما نجد أنّ 07 أفراد ويشكّلون 35 بالمئة من المستجوبين يصرّحون بأنّهم لم يتلقّوا مساعدة من طرف أسرهم، وذلك مردّه إلى أنّهم يعيشون ضمن نطاق أسر شبه مستقرّة مع غياب قنوات الاتّصال والحوار بينهم و تعدّد مرّات دخولهم للسّجن ممّا يفقد الأشخاص المحيطين بهم الثّقة في تجاوبهم مع السّلوك

السّوي ، إضافة إلى الحالة الاقتصادية الصّعبة التي تمرّ بها هذه الأسر، وشعورها بالخجل تجاه المجتمع من تصرفات وسلوكيات الجانحين.كل هذه العوامل جعلت هؤلاء الأفراد يحترفون سلوك الانحراف المنافي للقيم والقواعد المتعارف عليها في المجتمع ، وذلك لعدم وجود من يحتضنهم ويخفّف من آلامهم ويحسّن توجيههم وإرشادهم .وبالتالي إنّ الإهمال واللامبالاة من طرف الوالدين تؤدي بهؤلاء الأحداث إلى الانحراف والعودة للجريمة من جديد.

الجدول رقم(03) المتعلق بـ: الظروف المساعدة على الاندماج ومدى تقبل المجتمع

ا لظروف المساعدة على الاندماج / تقبل من طرف المجتمع	أسرية	اقتصادية	أمنية	البعد عن أصدقاء السوء	المجموع
نعم	%30 06	%15 03	%05 01	%10 02	%60 12
لا	%10 02	%10 02	%10 02	%10 02	%40 08
المجموع	%40 08	%25 05	%15 03	%20 04	%100 20

انطلاقا من نتائج البحث واعتمادا على الجدول أعلاه، تبيّن لنا أن نسبة **60** بالمئة من المبحوثين تلقّو قبولا من المجتمع إزاء سلوكهم، مقسمة إلى نسبة 30 بالمئة من فئة المبحوثين ساعدتهم الظروف الأسرية على اندماجهم، في حين أن 15% منهم ساعدتهم الظروف الاقتصادية على هذا الاندماج، بينما وجدنا أن نسبة 10% منهم جعل بعدهم عن أصدقاء السوء وسيلة مثلى للاندماج، وما نسبته 05% كانت نتيجة مساعدة الظروف الأمنية لهذه الفئة على الاندماج، وفي آخر النتائج تبين لنا أن نسبة 40 بالمئة من فئة المبحوثين لم يلقو تقبلا لسلوكياتهم داخل المجتمع .

إن مجمل الأفراد الذين تلقوا قبولا من مجتمعهم، والبالغ عددهم 12 فردا بنسبة 60 بالمئة ، أرجعوا سبب ذلك التقبل إلى تعاطف الناس معهم، ومحاولة إدماجهم وتوعيتهم حتى يجنبوهم ظاهرة العود ،والتي هي من أخطر الظواهر خاصة بعد المرحلة التأهيلية ،والتي تركت آثارا سلبية على نفسية المؤهل من جميع النواحي ،إضافة إلى أن أغلب الجرائم المقترفة من هذه الفئة هي ليست جرائم أخلاقية، والتي لا يتسامح المجتمع عادة مع مرتكبيها، كما تيقّنا من خلال هذه الدراسة أن نسبة التقبل كانت عالية من طرف الآباء تجاه أبنائهم، وذلك راجع إلى الفطرة المودعة لدى الآباء، والتي تستدعي العطف والحنان تجاه الأبناء وإدماجهم أسريا، وبالأخص الأسر المتشبعة بالثقافة الدينية، والتي يدعوا فيها الإسلام إلى تقبل الآخر دون إقصاء أو تشدّد ، ويعتبر الجانب الاقتصادي من أهم الأسباب التي تجعل الشخص أكثر انضباطا وتكيفا في المجتمع كتوفر عمل محترم ،أو الحصول على قرض... الخ ،بينما نجد أن 08 أفراد يشكلون40%لم يجدوا تقبلا من طرف مجتمعهم، وهذا راجع إلى طبيعة الجريمة المرتكبة من طرف هذا الجانح، وعدم رضا الأسرة عن فعلتهم وخجلها من المجتمع وخوفها من ردود أفعاله.

تقييم: إن الظروف الاقتصادية والأسرية المناسبة تجعل الفرد أكثر انضباطا وتكيفا في محيطه الاجتماعي، في حين عدم توافر هذه الظروف تكسب الفرد قابلية للعود إلى جريمته دون شك.

الجدول رقم(04) المتعلق بتوفر نفس أسباب ارتكاب الجنحة السابقة بعد نهاية فترة التأهيل

توفر نفس الأسباب لارتكاب الجريمة السابقة بعد نهاية فترة التأهيل	التكرار	النسبة المئوية%
نعم	16	%80
لا	04	%20
المجموع	20	%100

انطلاقا من الجدول أعلاه، تبين لنا أن نسبة 80 با لمئة وهي نسبة كاسحة توحي بتوفر نفس الظروف والأسباب المتوفرة في الجريمة السابقة بعد مرحلة التأهيل، في حين تبين

أن20%من إجابات المبحوثين أنها لم تتوافر لديهم نفس الأسباب والظروف التي توافرت لديهم في الجريمة السابقة بعد المرحلة التأهيلية .

فمن خلال النتائج تبين لنا كما قلنا سابقا أن80%من الفئة المبحوثة قد توفرت لديهم نفس أسباب ارتكاب الجريمة السابقة بعد خروجهم من فترة التأهيل، وذلك راجع إلى ظروف أسرية حسب تصريح المبحوثين، وتفكّك أسرهم بسبب الطلاق، وهو ما أكدت عليه دراسة **الرويس** معتبرة أن العامل الأساسي في عودة الأحداث للانحراف هو التفكك الأسري، كما صرّحوا أيضا بصعوبة اندماجهم اجتماعيا وضعف آليات المتابعة من طرف الدولة لضبط سلوكياتهم في المجتمع ،الأمر الذي ترك فراغا بين اقتراف الجريمة الأولى وانتهاج السلوك الإجرامي للمرّة الثانية، وهذا راجع إلى غياب آليات التكفل بالجانح بعد مرحلة التأهيل وإعطاءه كافة الحقوق ،كما صرّح المبحوثون عن السبب المباشر في العودة إلى الجريمة وهو الجانب الاقتصادي المتمثل في الحصول على منصب عمل، نظرا للمعوّقات الإدارية المتسببة في ذلك وعلى رأسها صحيفة السوابق العدلية والتي تقصي هذه الفئة وتمنعها من الحصول على منصب يحفظ ماء وجهها .

وأخيرا صرح القليل من فئة المبحوثين والمتمثلة نسبتهم في30%من أفراد العينة أنه لم تتوفر لهم نفس الظروف التي توافرت في الجريمة السّابقة، وذلك راجع حسب قولهم إلى التكفل التام من طرف أسرهم واحتضانهم لهم، بالإضافة إلى تحسّن الظروف الاقتصادية لديهم، وحصولهم على عمل يقتاتون منه، كما صرّح البعض منهم أنهم كونوا أسرا وأصبحوا مسؤولين عن هذه الأسر ما جعلهم أكثر انضباطا ونفعا في مجتمعهم،وازداد انضباطهم وصرامتهم في اتخاذ القرارات وأبعدوا فكرة الإجرام من مخيلتهم.

تقييم: إنّ توفر أسباب ارتكاب الجريمة السابقة كالظروف الأسرية المشجعة على الانحراف، وكذلك غياب القدوة السوية لها اثر بالغ في انحراف الفرد مرة أخرى بعد

مرحلة التأهيل، في حين أن توافر الظروف الاقتصادية والاجتماعية والأمنية كفيلة بضبط الفرد وجعله فعّالا في مجتمعه .

الجدول رقم (05) الخاص بـ: صحيفة السوابق عائقا للإدماج الاجتماعي

هل صحيفة السوابق العدلية تحد من اندماجك في المجتمع	التكرار	النسبة المئوية%
نعم	14	70
لا	06	30
المجموع	20	%100

انطلاقا من النتائج المتحصل عليها من طرف المبحوثين ،تبين لنا أن أكبر نسبة تمثلت في 70

بالمئة بتصريح من 14 فرد على أن الصحيفة كان لها دور كبير في الحد من الاندماج في المجتمع ،بينما تحصلنا على نسبة 30 بالمئة منهم 06 أفراد صرحوا بعدم وجود علاقة بين الصحيفة والحد من الاندماج في المجتمع.

بالنظر إلى النتائج المصرح بها سابقا أرجع المبحوثون سبب منع الصحيفة للمؤهلين اندماجهم في المجتمع إلى المعيقات التي تعيق حصولهم على العمل الدائم، وعرقلة الإدارات العمومية، ورفض ملفاتهم في مسابقات التوظيف، بالإضافة إلى تصريحهم بمعاناتهم من آثار نفسية تجعلهم ينفردون بقراراتهم وسلوكاتهم، قصد تحقيق رغباتهم والتي قد تخالف عادات وقيم المجتمع كالسرقة وتعاطي الخمور والمخدرات.

وقد صرّح 06 أفراد ما نسبته 30 بالمئة من المبحوثين، أنّ صحيفة السّوابق العدلية لم تشّكل لهم عائقا في اندماجهم في المجتمع، وذلك بسبب عدم حاجة هؤلاء للصّحيفة،وأغلبهم يمارسون أنشطة حرة كالتجارة والزراعة...الخ، حيث أنّ هؤلاء لديهم مؤهلات بسيطة، ومستواهم المعيشي جيد يتلاءم وظروفهم الاقتصادية والاجتماعية والأسرية.

تقييم :للإجراءات الإدارية المعقّدة و غير المبرّرة دور في عودة الحدث للجريمة دون أدنى أشك.

10-نتائج الدراسة.

من خلال إظهار المستوى التعليمي لاحظنا بأن أغلب المنحرفين ذو مستوى تعليمي بسيط أي ما بين أمي ومتوسط، وتعتبر هذه الفئة الأكثر ميلا للانحراف، وتعتبر الحالة العائلية نوع من أنواع تقويم السّلوك، وكذا تحديد نوع الجريمة المرتكبة أو منعه من اقترافها.

من خلال الدّراسة لاحظنا أن للمستوى التعليمي للوالدين دور في اقتراف الجريمة أو الحدّ منها ، فقلة الاهتمام بالجانح وبمستقبله يؤدّي به إلى ولوج عالم الانحراف والعودة إليه مرة أخرى، ويعتبر التباين في المستوى التعليمي للوالدين أحد أسباب وجود خلافات داخل الأسرة، ويؤدي بذلك إلى تفكّك الروابط الأسرية، وانحلال الأسرة ، واقتراف أبنائها لمختلف الجرائم الماسّة بالمصلحة العامة.

للمستوى الاقتصادي المتدني دور في الجنوح والعودة لمختلف الجرائم ،وذلك بسبب الخروج المبكر للأبناء من الدّراسة،مما يؤدي بهم لمزاولة نشاط ليساعدوا أسرهم على تلبية حاجياتهم، كبيع السجائر، والماء...الخ (عمالة الأطفال)، ولاحظنا أيضا من خلال هذه الدراسة أنّ أغلب المنحرفين وعائلاتهم لا يملكون دخلا ثابتا، ما يوحي إلينا أنّ للاستقرار المادّي للأسر دور كبير في استقرار الأسر ككل، إضافة إلى أنّ للمستوى الاقتصادي للأسر دور في الانحراف، إمّا باقتراف الجريمة لصعوبة الظروف الاقتصادية، أو بمنع هذا الاقتراف لتحسن المستوى المعيشي داخل الأسرة .

إن تبنّي الفرد لسلوك انحرافي وعودته إليه له علاقة بتلك الصداقات التي يربطها بعالمه الخارجي، وذلك بسبب قضاء أوقات كبيرة مع الأصدقاء،ولما لهاته الصداقات من تأثير في سلوك الأفراد، ومن خلال الدراسة نلاحظ أن 65%من المبحوثين أدلوا بأنّ

للصداقة تأثير بالغ على الفرد ودفعه للعودة لجريمته، ولكن حسب طبيعة الصداقة فقد تكون ايجابية أو سلبية.

و لتجاهل الآباء لأبنائهم ومقاطعتهم لهم أثر بالغ في الدفع بالحدث الى اقتراف جرائم متعددة والعود إليها من جديد .

- للخلفية الثقافية للأسرة دور في وقاية وإصلاح الأفراد،نظرا لما تملكه الأسرة من وسائل للضّغط على الفرد لتبني سلوك سوي، ويعتبر الالتزام بالشعائر الدينية كالصّلاة والصيام...الخ من المناهج المقوّمة لسلوك الأفراد ودفعهم نحو التأهيل والإصلاح داخل المجتمع (الضبط الاجتماعي).

إنّ التضامن الاجتماعي الذي يتلقاه الجانح بعد اجتيازه فترة التأهيل غير كاف لتأهيل أمثل، حيث أن هذا الفرد يحتاج لتكفل أمثل باحتياجاته المادية والمعنوية...الخ، التي تجعل الفرد أكثر انضباطا وتكيّفا بالإضافة إلى الوضع الاقتصادي والأسري، الذي يساهم بشكل كبير في استقرار الحدث بعد المرحلة التأهيلية.

من خلال الإحصائيات نلاحظ أن80% من الفئة المدروسة لم تتغير ظروفها البيئية، وأنّ أسباب ارتكاب الجريمة لا تزال قائمة، وأنّ توفر أسباب ارتكاب الجريمة السابقة كالظروف الأسرية المشّجعة على الانحراف، وغياب القدوة السّوية في المجتمع يؤدي إلى ظاهرة العود.

من خلال الإحصائيات نلاحظ أن70% من المبحوثين قالوا بان للعراقيل الإدارية كصحيفة السوابق العدلية دور في العود للجريمة بسبب إقصائها للمؤهل ، ومنعه من التكيف بطريقة مناسبة في مجتمعه، وذلك لوجود تباين بينه وبين تحقيق رغباته المفقودة.

علاقة النتائج بفرضية الدراسة:

من خلال إحصائيات جداول الفرضية، تبين لنا أن لعودة الجانح إلى جريمته علاقة بالظروف الصعبة التي تحيط به من تنشئة اجتماعية وظروف اقتصادية ورفقة سيئة وعدم تقبل اجتماعي وانعدام مرافقة أسرية كلها عوامل تؤدي بطبيعة الحال إلى اقتراف الحدث لجرائم متعددة والعود إليها مرة أخرى وبالتالي نقول أن صدق الفرضية قد تحقق.

خاتمة:

من خلال البحث الذي أجريناه فيم يخص علاقة الظروف الأسرية والاجتماعية بعودة الحدث لجريمته، وبالنظر إلى المعوّقات التي واجهناها خاصة أثناء اختيار العينة، بحيث كان الاقتصار على أقل عدد ممكن وتعميم نتائجه، وذلك بسبب عرقلة المصالح الإدارية لعملية الاستجواب نظرا لسرّية المعلومات الخاصّة بالمؤهّلين، فكانت الضّرورة حتمية للجوء إلى الأسر المقرّبة إلى فئة المؤهّلين بحكم قربهم منهم، بالإضافة إلى الاقتصار على بعض الأشخاص المعيدة لارتكاب بعض الجرائم الماسّة بمصالح الأفراد، فكانت النّتائج المحصّل عليها بشكل مختصر على النحو الآتي :

بعد دراسة المستوى التعليمي لأغلب المنحرفين خلصنا إلى أنّ غالبيتهم يتميّزون بمستوى محدود ما بين الأمي والابتدائي والمتوسط، بالإضافة إلى الوضع العائلي لكل جانح ودوره في اقتراف الجريمة، كما خلصنا

من خلال التّباين الموجود في المستوى التعليمي بين الوالدين تبيّن أنّ له الدّور البالغ في العود للجريمة والذي يولّد بعض الخصومات والنّزاعات وسوء الّتفاهم بين الطّرفين ما يؤدّي إلى هروب الأبناء من بيوتهم ، والبحث عن جوّ آخر قصد تحقيق رغباتهم، وقد يكون ذلك في اقتراف الجرائم بشتّ أنواعها.

إنّ تبني الأحداث اقتراف الجرائم والعودة إليها من جديد ونسبها لهم، راجع إلى الصّداقات التي يقيمونها مع مختلف الأصدقاء، والتّي تؤثّر سلبا على هذه الفئة، وتجعلهم

ينتهجون نفس سلوكيات الأصدقاء، وقد صرّحت أكبر فئة مبحوثة بأنّ الأصدقاء لهم الأثر البالغ في اقتراف الجريمة والعود إليها من جديد.

وأخيرا يمكن القول أنّ الدّولة لم تقصّر في الاهتمام بفئة المؤهّلين ،فقد وفّرت لهم كل الإمكانيات الضرورية لإعادة الإدماج فسارعت إلى توظيف الأخصائي الاجتماعي في مجال الخدمة الاجتماعية لمرافقة المؤهّل وتوفير المؤسّسات العاملة للتكفل بهذه الشريحة، إلا أنّ هذا التّكفل يبقى ناقصا من حيث جهل المؤهّل بها وقلّة الخبرات والكفاءات المتخصّصة نظرا لضعف التّكوين، وعليه فإنّ المؤهّل إذا لم يجد المرافقة والتوجيه عاد لجريمته دون أدنى شك، ولعل من أهم الاقتراحات التي يمكن تقديمها للحد من ظاهرة عودة الأحداث للانحراف ما يلي:

بالنسبة للحدث:

- ✓ محاولة إدماج الشباب في مختلف النشاطات الرياضية والاعتناء بمنشآتها،تجنبا لاقتراف الجريمة أو العود إليها من جديد.
- ✓ إشراك المراهقين في ملتقيات تكوينية وتثقيفية لتوجيههم وإرشادهم بعد خروجهم من المدارس.
- ✓ وضع خطط وبرامج توعوية لمختلف الشباب، تنذره من خلالها بخطورة ظاهرة الإجرام .
- ✓ تحذير الشباب من انتهاجهم لبعض السلوكيات، والتي قد تكون المنطلق الأساسي لاقتراف الجريمة كالتدخين، والمخدرات، وتعاطي الخمور، والرّفقة السّيئة.
- ✓ غرس روح التّعاون والتآخي بين مختلف شرائح الشباب، وحثّهم على الالتزام بمختلف الشّعائر الدينية، كالصلاة، والصوم، وإتيان الصّدقات ....الخ والتي لها الأثر البالغ في الحد من الجريمة،والعود ة إليها من جديد.

- ✓ تحسين مستوى الخدمات المقدّمة للشباب المؤهّل من طرف مراكز الخدمات الاجتماعية، مع تحسين مستوى المؤطّرين، وتكوينهم على أعلى مستوى، وإتاحة الفرصة أمامهم لاحتكاكهم بغيرهم ونقل تلك الخبرة والكفاءة وتجسيدها ميدانيا.
- ✓ تحذير الشّباب المؤهّل العائد للجريمة من خطورة العود، وتوضيح موقف القانون من هذه الظاهرة ومدى تشدّده في العقوبة تجاه العائد .
- ✓ ضرورة التّقصّي والبحث عن الأسباب والدوافع الحقيقية لاقتراف الجرائم وإيجاد الحلول اللاّزمة لتجنّبها.

بالنسبة للأسرة:

- ✓ ضرورة اهتمام الأسرة بمرافقة الشّباب مرحلة المراهقة،باعتبار أن هذه المرحلة خطيرة لما فيها من تحولات بيولوجية قد تطرؤ على جسم المراهق تفقده السيطرة على سلوكه .
- ✓ انتهاج أسلوب الحوار والشورى بين أفراد الأسرة لفتح المجال أمام المراهق لإشباع رغباته وإثبات ذاته، بإعطاء آرائه في شتّى المسائل .
- ✓ محاولة الترويح عن نفسية المراهق، وتخفيف الضّغوطات النفسية عنه، وذلك باختيار أماكن مناسبة للمرافقة والترويح عن النفس.
- ✓ عقد ملتقيات تكوينية قصد تحسيس الأسر بضرورة المرافقة المثلى لأبنائهم مرحلة المراهقة،وإعطائهم الآليات المناسبة لذلك، وذلك من طرف مختصّين في علوم التنمية البشرية وعلم النفس.

قائمة المراجع:

1- الرويس، فهد عبد الله،(1991م)."اثر التفكك الأسري في عودة الأحداث للانحراف".*رسالة ماجستير أكاديمية نايف العربية للعلوم الامنية*، الرياض.

2- عدنان ،الدوري،(1984).*أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي* ، الكويت، شركة ذات السلاسل .

3- علي عبد القادر،قهوجي،(1998).*علم الإجرام والعقاب*،(ط1).الإسكندرية، منشأة المعارف.

4- محمد،غباري،(2004).*دور الأخصائي الاجتماعي في مجال الجريمة والانحراف* ،(ط1)،دار المعرفة الجامعية.

5-إبراهيم عبد الهادي، المليجي،(2006).*الرعاية الطبية و التأهيلية من منظور الخدمة الاجتماعية* ، المكتب

6-الالفي،أحمد عبد العزيز(1965).*العود للجريمة والإعتياد على الإجرام*،المطبعة العالمية،القاهرة.

7-العتيبي،عران بن مطلق ،(1991)."التنشئة الأسرية وظاهرة العود عند الأحداث المنحرفين في المنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية".*رسالة ماجستير، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية*، الرياض .

8-ترافيس ،هيرشي،(1987). .*أسباب جنوح الأحداث*(ط2).المكتب الجامعي الحديث محطة الرمل الإسكندرية. ،جدران المعرفة.

9-خديجة، سعادي،(2014)."أحكام العود في القانون الجزائري". *مذكرة لنيل شهادة الماستر*، جامعة بسكرة ،ص16

10-رشاد أحمد، عبد اللطيف ،(2008). *مهارات الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية*،(ط1). دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر الإسكندرية .

11-سمير، يونس ،(2005)."ظاهرة العود إلى الانحراف"*رسالة ماجستير،علم الاجتماع الجريمة والانحراف*.جامعة باجي مختار عنابة،،ص23.

12-علي عبد القادر، قهوجي،عبد الله الشاذلي،وفتوح،(1998).*علم الإجرام والعقاب* (ط1)،دار المعرفة الجامعية الإسكندرية،منشأة المعارف..

13-قطاف تمام ،عامر،(2014)."دور السياسة الجنائية في معالجة العود للجريمة". *مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص حقوق، فرع قانون جنائي*، جامعة محمد خيضر،ص 18.

14-willian, Healy,(1915). *The individual Delin qent,Boston*,little.Brown.